

مقياس منهجية البحث التاريخي وتقنياته

السنة الثانية/ ليسانس تاريخ

استاذ المقياس: أ.د. علي العبيدي

محاضرة رقم (3)

عنوان المحاضرة

العملية الكتابية وقواعد التوثيق

اولا: العملية الكتابية

تعتبر العملية الكتابية من أهم المراحل في إعداد البحث، لأن كتابة البحث هي التي تظهر شخصية الباحث وقدرته على استيعاب الأفكار العلمية وتلخيصها والربط بينها، وتظهر مقدار الآراء التي يبيدها لمختلف المشاكل التي يتعرض لها في بحثه. وأن العملية الكتابية تتضمن أهدافاً معينة ومحددة، وتتكون من مجموعة من المقدمات والدعائم يجب على الباحث احترامها والالتزام بها أثناء مرحلة الكتابة، ولبيان ذلك يجب التطرق إلى نقطتين أساسيتين، هما: أهداف كتابة البحث: من الطبيعي أن يكون الهدف الأساس والجوهري من عملية الكتابة هو إعلام القارئ بطريقة علمية منهجية ودقيقة عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث وانجازه، وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث. ومن أهداف العملية الكتابية هي عرض وإعلان أفكار الباحث آرائه؛ والتي تكون مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية، وذلك بصورة منهجية وواضحة، لإبراز شخصية الباحث وإبداعه العلمي الجديد في الموضوع محل البحث. ومقومات العملية الكتابية: إذ من الطبيعي أن تكون هناك مقومات للعملية الكتابية، ومن دونها لا يمكننا اعتبار ما يحدث عملية كتابية وفق أسس عملية، ومنها نذكر:

1. تحديد منهج البحث: وذلك لأنه مقوم جوهري وحيوي في كتابة البحث، حيث يسير الباحث ويتنقل بطريقة منهجية، في ترتيب وتحليل وتركيب وتفسير الأفكار والحقائق، حتى يصل إلى النتائج المطلوبة من العملية الكتابية وبطريقة مضمونة.
2. الأسلوب التاريخي الجيد: الذي يمكن الباحث من تقديم عناصر وخصائص الموضوع المبحوث، مثل: سلامة اللغة ووضوحها؛ فضلا عن الإيجاز والتركيز الدال والمفيد؛ الابتعاد عن التكرار؛ فضلا عن المقدرة على تنظيم المعلومات والأفكار وعرضها بطريقة منطقية؛ إلى جانب

الدقة والوضوح والابتعاد عن الغموض والإطناب والعمومية؛ ومن الأساسيات التي يجب أن تتوفر في الأسلوب التاريخي الجيد تماسك وتسلسل جزئيات وعناصر الموضوع فضلاً عن تدعيم الأفكار بالأدلة اللازمة بما يساعد على إقناع القارئ بما يريد أن يذهب إليه الباحث.

3. التقييد بقواعد الإسناد والتوثيق: المقصود هنا، هو على الباحث أن يحترم قواعد الاقتباس والتوثيق لأنها هي التي تعكس مدى صدقيته في العمل. وهذا يتطلب من الباحث: الدقة والجدية والموضوعية في اختيار ما يقتبس منه، وما يقتبس يجب اختيار النصوص الجديرة بالاقتباس في البحث التاريخي؛ تجنب الهفوات والأخطاء في عملية النقل والاقتباس؛ التوافق بين المقتبس وبين ما يتصل به، وتحاشي التناقض والتعارض وعدم الانسجام بين النصوص وسياق الموضوع، عدم المبالغة والتطويل في الاقتباس؛ وأخيراً والأهم، أن يحرص الباحث على الحيادية وعدم تقبل كل شيء مما يعني الانصهار في ثنايا الاقتباس.

4. الأمانة العلمية: تتلور الأمانة العلمية عند الباحث في عدم اخذ أفكار الغير وأرائهم ونسبها إلى نفسه، وفي الاقتباس الجيد والإسناد لكل رأي أو فكرة أو معلومة إلى صاحبها الأصلي، وبيان مكان وجودها بدقة وعناية في المصادر والمراجع المعتمدة، بالإضافة إلى ذلك، على الباحث التحلي بأخلاقيات وقواعد الأمانة العلمية، وهي:

- الدقة الكاملة والعناية في فهم أفكار الآخرين ونقلها.

- الرجوع والاعتماد بشكل دائم على الوثائق الأصلية.

- الاحترام الكامل والالتزام التام بقواعد الإسناد والاقتباس وتوثيق الهوامش.

5. إبراز شخصية الباحث: تتجلى هذه الصفة في ضرورة إبراز آرائه الخاصة وأحكامه الشخصية على الوقائع والأحداث، وعدم الاعتماد الكلي على آراء غيره من الباحثين، ونقلها دون تمحيص أو دراسة، كما تتضح لنا من خلال تعليقاته، وتحليلاته الأصلية، مما يضفي على عمله نوعاً من التميز والخصوصية والأصالة. ولكن هذا لا يعني أن لا يجتهد الباحث من أجل تقديم كل ما هو جديد ومبتكر عبر اكتشاف المعلومات والحقائق الجديدة المتعلقة بالموضوع المبحوث.

ثانياً: قواعد التوثيق (التهميش)

المقصود بالهوامش (notes) هو ما يكتب أسفل الصفحة من المتن في البحوث، وهو ما يخرج عن النص أو المتن، إما شرحاً أو إشارة وتعليقاً، وهي بهذا تكون الوعاء الذي تصب فيه المعرفة الزائدة عن قدرة المتن على استيعابها، كما تساعد على جعل الجمل قصيرة وخالية من الحقائق الزائدة ولغو الكلام حسب قول الدكتور إياد خالد الطباع. وتهدف الهوامش، على سبيل

المثال، إلى تحديد الموضوع الذي استقى منه الباحث معلوماته بدقة، وتحتاج عملية كتابتها إلى دراية وخبرة، وتقدر مهارة الباحث بمدى دقته في ترتيب وتنظيم هوامش البحث.

وبناءً عليه، فإن كتابة الهوامش هو جزء أصيل لا يتجزأ من العملية الكتابية. فالهوامش هي التي تمكن القارئ في معرفة ما في المتن من ثمرات المعرفة ومصادرها. لأن بناء النظريات أو تقديم الآراء، كما قد تبدو، لا يمكن أن يكون نتاج جهد فردي مطلق، وإنما هو نتاج عمليات تحليلية وأفكار ساهم آخرون ببعضها قبل صاحب الرأي نفسه، فضلاً عن كون ذلك نتاج عمليات تقص للحقائق من مصادرها الأصلية. وعليه، فالباحث مطالب بان يقدم إشارات بيلوغرافية واضحة إلى مصادره الأصلية التي استخدمها في بحثه، فضلاً عن إشارات إلى الإنتاج الفكري لغيره من الباحثين في هذا الميدان، وإشارات إلى دراسات مكملته لما يقوم هو بإعداده، وان يبين ما إذا كان لأحد فضل فيما توصل إليه من نتائج، حتى يوفي كل ذي حق حقه.

وتلعب الهوامش دوراً هاماً في تحديد قيمة البحوث الأكاديمية ونجاح مهمة أصحابها في الكتابة، فهي في تقدير المختصين المنهجيين بمثابة المستندات والوثائق التي تبني عليها محتويات البحوث التي تتقدم بها الفئات الأكاديمية لوظيفتها الحساسة في تغطية الإحالات على مصادر البحث المتنوعة، من المتوفر في اللغة العربية أو في اللغات الأجنبية. والبحث التاريخي في معناه العلمي يتقرر بدون شك بتوثيق ما يرد من أقوال وادعاءات بالشواهد والبراهين التي تجتمع للباحث من مصادره المتنوعة. فالهوامش هذه، أو الحواشي كما يعرف أيضاً، هي التي تؤدي تلك الوظيفة المهمة للتوثيق حتى أصبح الاهتمام بتنظيم الهوامش شيئاً يوازي عملية العناية بمحتوى البحوث نفسها.

ولما كانت الهوامش عملية إلزامية يقتضيها البحث الأكاديمي والقواعد والتقاليد التي ترتبط بها أدركنا مدى العبء الذي يتحمله الباحث أثناء إعداد هذه الهوامش وتنظيمها. والواقع أن المشرف الناجح لأي رسالة جامعية حصل أن تم تطويرها تحت إشرافه لا يتساهل مطلقاً مع مرشح الرسالة عن أي خلل يتضح له بخصوص هوامش رسالته، والتي قد يتقرر بواسطتها مصير ومستقبل الرسالة أصلاً. والمستشرقون يولون اهتماماً خاصاً بها ويصرفون وقتاً كبيراً في إعدادها وتصميمها طبقاً للمفاهيم والقواعد التي تم تطويرها لهذا الغرض جيلاً بعد جيل. وذات الحال بالنسبة للمؤرخين العرب، إلى حد ما أيضاً، لكن البعض منا يفعل ذلك فقط من زاوية التدليل على المعرفة والحدلقة الشخصية، دون معيار للأصول والضوابط التي تتحكم بها، حتى وصل الأمر إلى تساؤل بعض

المؤرخين عن قيمة هذه الضوابط والاعتبارات الفنية المطلقة، والدعوة إلى الالتزام بها، من مبدأ الافتراض بأن انعدام الهوامش في العمل الكتابي لا يمس في كل الأحوال بأصالة البحث أو باستنتاجات الباحث النهائية. غير أن هذا الرأي يضعف أمام الدوافع والحجج التي يتقدم بها أنصار تثبيت الهوامش، والتي تبدأ من قاعدة التمييز بين أفكار وادعاءات المؤلف من جهة، وبين ما هو مستل من المصادر والمراجع التي اعتمد عليها للعملية عن التي راجعها لأغراض مختلفة، من جهة أخرى، الأمر الذي يستوجب عندئذ نسبتها إلى أصحابها بهوامش موثقة ثابتة. يضاف إلى ذلك، إن الهوامش تقدم عادة للقارئ بمعلومات لا تعوض عنها العناصر الأخرى من تكوينات البحث، وإن هذه المادة مجتمعة تكمل في حقيقة الحقائق الواردة في المتن، ولا يجوز التلاعب بها وحذفها طبقاً للحالات التي نحتاج بموجبها إلى عمل الهوامش. وهذا بشكل خاص واقع الرسائل الجامعية والبحوث لأي من أشكالها الأكاديمية المتداولة، والتي يستثنى منها صنف الكتب المنشورة، حيث تختلف فيها المسألة من مؤلف إلى آخر ومن وضع لغيره، عندما يكون بإمكان الكاتب تجاهل عمل الهوامش، إن ارتأى ذلك إلا إن هذا الإعفاء لا يشمل الباحث المبتدئ، الذي يحتاج إلى إعطاء عملية التوثيق منتهى العناية الفنية والمنهجية اللازمة.

وقد يكون من العسير على الباحث أن يضع بشكل حاسم حداً فاصلاً بين ما يجب أن يوضع في المتن وما يجب أن يوضع في الحاشية، فهذه المسألة متروكة، من الناحية المعرفية البحتة، لتقدير الباحث وإدراكه لموضوع بحثه. وعلى الرغم من ذلك، يتفق غالبية المختصين في ميدان المنهجية على الأغراض التي يستخدم بها الهوامش، وهي:

1. ذكر أسماء المصادر والمراجع التي تم الاقتباس منها، أو الإحالة إليها. اعترافاً بالفضل لهؤلاء الذين انتفع بجهودهم واقتبس منهم.
2. بيان المفاهيم والحقائق التي تؤخذ من أعمال أخرى.
3. توضيح الأفكار المقتبسة التي كان لها أهمية أساسية في صياغة مفاهيم البحث.
4. الإحالة على صفحات البحث نفسه لمنع التكرار، أو إلى مصادر ومراجع لمناقشة قضية ما يتعرض لها الباحث.
5. شرح بعض المفردات أو العبارات أو تصحيح الأخطاء التي عثر عليها في عملية جمع الأصول.

6. شروح توضح خلفيات البحث، وتساعد في تفهم أغراضه، مثل التعريف ببعض الأعلام أو الأمكنة أو الأحداث أو المفاهيم الفكرية والاجتماعية وغيرها من الأمور التي يصعب إقحامها في متن البحث، لأنها لو وردت في المتن لقطعت سياق البحث وتسلسله.
7. التوفيق بين الآراء الخلافية حول موضوع ورد في المتن.
8. التعريف بالأعلام والأماكن الوارد ذكرها في المتن مما لا يتسع له المجال.
9. نقد أو مناقشة رأي لمؤلف آخر حول موضوع ورد بالمتن، وذلك تفادياً لتفتيت السياق الموضوعي، أو الخروج على النسق العلمي للدراسة.

وتتضح فائدة استخدام الهامش في تجنب إدخال أي شيء إلى المتن مما قد يؤثر على وحدته وتماسكه وسياقه، وتقديم الأدلة والبراهين على ما يذكره الباحث من آراء وأفكار وطروحات، وهو بهذا يفسح المجال للقارئ لمراجعة هذه المستندات إذا شاء. والهامش بناء على ما ورد أعلاه، هي نوعين: هامش الإحالة، وهامش المحتوى، ومع أن الهوامش بأنواعها هي ذات طبيعة متداخلة، وبحاجة إلى اليقظة في التعامل معها ما أمكن. ولكن يبقى، من وجهة نظر المؤرخ، كيفية معالجة مسألة الهوامش من حيث طبيعتها وخصائصها؟.

إن أهم مشكلة يجابهها الباحث، لاسيما المبتدئ، في عملية إعداد الهوامش للفصل الواحد أو غير ذلك هي مسألة تنظيم المصادر التي تتعلق بمتن الفصل على مستوى التوثيق والشرح والمقارنة. والباحث لا يحق له التصرف كيفما اتفق في عمل هوامشه لمجرد توفر نوع من الميل تجاه هذا المصدر أو ذاك، كأن يسطر عدداً من الكتب والمقالات داخل الهامش الواحد ليبرهن لغيره أنه قد قام بتنظيمها كما يجب، وأنه بعمله هذا قد وفر الهوامش مسألة فنية ومنهجية مترابطة تتحكم بها التعابير والمصطلحات المنهجية كما يتداولها المؤرخون في البحث الأكاديمي، وإن نجاح العملية بالنسبة للباحث أمر مرتبط بإلمامه بمصادره، وتمكنه من رواياتها المختلفة وبقدراته التنظيمية. ولذلك كان لزاماً عليه أن يعطي الأولوية في الاستعمال للمصادر الرئيسية التي يتعامل معها في تغطية موضوع البحث، بحيث تنظم حسب أهميتها من وجهة ما تحتويه من معلومات استخدمها في نص المتن. والأساس في ذلك هو أنها يجب أن تكون مصادره معاصرة، أو مثيلة لها، وصلت إلينا عن طريق أحد المصادر المتأخرة، أي أن يكون تأييد حقائق البحث من أحسن مصادره وليس من مرجع، وإن يقدم الأهم على المهم أثناء ترتيب الإسناد. فنذكر أولاً المصدر المعاصر الذي تدور حوله النقطة بروايتها، ثم نبيه القارئ إلى إن هذه الرواية قد تكررت في المصادر التالية، والتي نقوم بتثبيت أسمائها أيضاً حتى ننتقل إلى إعداد الهامش الذي يليه وهكذا. فإذا كانت النقطة

المشار إليها تتعلق بحقائق معينة من الموضوع فيجب التعويل لتغطيتها على المصادر الأولية، ولا يجوز الاعتماد على المراجع لجعلها موثقة، إلا إذا كان المصدر، أو مجموع المصادر، التي ترد فيها لا تتوفر للباحث عنده في حينها. وهناك مسألة أخرى لا تقل أهمية، وهي ضرورة كتابة الهوامش بشكل مباشر عند ذكر الحقائق في المتن، وعدم تركها إلى نهاية إكمال الفصل، لأن ذلك خلل قد يضر بنية البحث بشكل سلبي.

على العموم، لا جدوى من كل هذه النصائح والتحذيرات إذا كان الباحث، لاسيما المبتدئين، هنا من بين الذين يفتقرون إلى عنصر الجدية وليس له أدنى التزام بقواعد البحث التاريخي وأصوله، ناهيك عن مهمة الانصراف إلى تطوير بحث أصيل ممتع. والمتأمل لهوامش بعض البحوث، يدرك مدى الحاجة إلى منهج علمي لصياغة الهوامش في تلك الدراسات صياغة بيبلوغرافية صحيحة.

أما عن عملية ترقيم الهوامش في البحوث التاريخية، فانه لدينا ثلاث طرق يمكن أن يعتمد عليها الباحث في ترقيم الهوامش، ولكل واحدة منها مميزاتا وسلبياتها بطبيعة الحال، وطرق هي:

1. ترقيم مستقل لكل صفحة، وهي من أهم الطرق وأسهلها وأكثرها شيوعا، لأنه كل صفحة من صفحات البحث لها ترقيمها الخاص، وهي تبدأ من رقم (1). وسهولة هذه الطريقة واضحة، فكل صفحة بأرقامها ومراجعها وكل ما يتصل بها. وهذه الطريقة هي المفضلة في البحوث الجامعية على اختلاف أنواعها.
2. إعطاء رقم متسلسل مستمر لكل فصل على حدة، ويبدأ من رقم (1) ويستمر لنهاية الفصل، وتكون في نهاية كل صفحة هوامشها، أو تجمع الهوامش وتوضع في نهاية الفصل. وعيوب هذه الطريقة انه في حال حدوث أي تغيير أو إضافة في الهوامش سيتطلب تغيير ما بعد التغيير أو الإضافة، وهذا سيكون مضيعة للوقت والجهد. ويفضل أحيانا استخدام هذه الطريقة في الكتب بأنواعها.
3. وضع تسلسل متصل لجميع فصول البحث، بحيث يبدأ من رقم (1) ويستمر لنهاية البحث. والطريقة تشابه الطريقة الثانية من حيث إمكانية وضع الهوامش في أسفل الصفحة، وتخالفها في إمكانية وضع الهوامش في نهاية البحث. ومساوي في حال حدوث أي تغيير بالحذف والإضافة في تسلسل الهوامش يستلزم تغيير ما بعده حتى نهاية البحث.

وهناك من يقترح وضع بعض الإشارات كالنجمة مثلاً(*) في حال ذكر إيضاحات لتفصيل مجمل ما ورد في المتن، أو لتحقيق موضع أو نحو ذلك، فإذا ورد إيضاح ثان في الصفحة نفسها كانت الإشارة له بنجمتين(**)، وهكذا كلما ازدنا إيضاح زدنا نجمة. واعتقد أن استخدام مثل هذه الإشارات سوف تشكل إرباكاً للباحث والقارئ في أن واحد. فإذا فرضنا أن إحدى صفحات البحث فيما خمس إيضاحات على سبيل المثال، فأنا سنجدها مزدحمة بالنجوم ومربكة لشكل المتن والهوامش. لذا يفضل عدم استخدام هذه الطريقة إلا في حالات الضرورة القصوى، كما هو الحال في العناوين تحديداً، وان كنت أرى أنها غير مجدية أيضاً، واقترح على الباحث أن يقوم بتوحيد الإشارات من خلال استخدام الأرقام تحديداً.

بعد أن عرفنا أهمية الهوامش في البحث ودورها في تعريف القارئ بمدى الجهد الذي يبذله الباحث في الوصول إلى الحقيقة التاريخية. واستكمالاً لتنظيم عملية كتابة الهوامش، فإن هناك أصول وقواعد تخص محتويات الهوامش تستهدف ضبط مفرداتها من المصادر والمعلومات وتنسيقها وتحقيق الانسجام بينها بمصطلحات وجوانب فنية متفق عليها. فما يدخل في صياغة وتركيب الهوامش يتضمن الأمور التالية التي تستوجب على الباحث، لاسيما المبتدئ، العمل بها، وهي:

1. قواعد تنظيم الإشارات إلى الأسماء المؤلفين وعناوين مؤلفاتهم، بما في ذلك معلومات الطبع.
2. مجموعة من الرموز والمصطلحات وما يرتبط باستخدامها بالمصادر بعد الإحالة الأولى عليها وبأنواع الهوامش الأخرى.
3. الضوابط المتعلقة بالترقيم (تماماً كما في حالة متن البحث)، من النقطة والفاصلة وملحقاتها.
4. نظام فني للاختصار يحل مشاكل العناوين، وكل ما لا تتحكم به قواعد الطبع.

ومن خلال ما سبق، تظهر براعة الباحث الشخصية وقدراته وقابلياته العقلية والتاريخية، ومن دون إتقان هذه الأمور لا يمكن للباحث أن يقدم هوامش تعكس تمكنه وإلمامه بموضوع البحث إلى جانب تقنيات كتابة البحث، وكلاهما مؤشر على الخبرة والدراية الضرورية في ميدان الكتابة التاريخية. وبناءً عليه، فإن الهوامش وضبطها تعد من أكثر المسائل التي يجب على الباحث أن يراجعها أكثر من مرة حتى يتأكد من صحتها، وإنها في موضعها. لأن أي خلل فيها يعني فقدان

البحث لموضوعيته ودقته التي هي أساس كل بحث مميز. وبهذا يعتبر الباحث الذي يهملها أو يتخلى عنها تماما في أي مؤلف يضعه، كأنما تخل عن أهم وسيلة يستطيع بها غيره أن يفحص ما وصل إليه من نتائج.